

## المحاضرة 02: الإطار القانوني للنظام الجبائي الجزائري

مفهوم ومراحل تطور النظام الجبائي:

أولاً: مفهوم النظام الجبائي وأهم مصادره بالنسبة للنظام الجبائي – الضريبي - يوجد مفهومان:

✓ مفهوم ضيق يتمثل في : "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة".

✓ مفهوم واسع يتمثل في : "كافية العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية".

أو "النظام الجبائي هو مجموعة من مكونات وتمثل في الهدف والتقنية والتنظيم" ومن ثم يعتبر النظام الجبائي : "هو إحدى فروع القانون الذي يحتوي على مجموعة من القواعد والممارسات التطبيقية للضرائب".

► و النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي ، وتحفيزي حيث طبقت السياسة التحفيزية في الجزائر عن طريق منح إعفاءات كلية وأخرى جزئية لبعض أنواع الضرائب والرسوم، والتي تتجلى مثلا في قانون الاستثمار .

► ويعتمد في بناء قواعده على المصادر التالية :

### جدول رقم(01/08): مصادر التشريع الجبائي الجزائري.

المصدر	السلطة الموقعة	البعد
القانون	تشريعية	يطبق على المكلفين بالضريبة.
المراسيم والتنظيمات	تنفيذية	يطبق على الإدارة والمكلفين .
الأحكام القضائية	القضاء	يطبق على أطراف النزاع.
الاتفاقيات الجبائية	سياسية(دول)	يطبق على الدول المتعاقدة.

**ملاحظة:** يتجسد القانون في قانون الضرائب المباشرة، قانون الضرائب الغير مباشرة، قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون الطابع والتسجيل. قانون الإجراءات الجبائية.

**والاتفاقيات الجبائية:** تستلهم الاتفاقيات الجبائية الموقعة بين الدول الصناعية ، نموذجها من ذلك الموضوع من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بينما تخضع الاتفاقيات الجبائية الموقعة بين الدول السائرة في طريق النمو للنموذج المقترن من طرف هيئة الأمم المتحدة. كما توجد اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف تخص جانب المساعدة الإدارية والمراقبة الجبائية ، وبفعل توسيع التجارة

الخارجية ، زاد عدد الاتفاقيات الجبائية المبرمة عبر العالم ، حيث وقعت الجزائر قرابة 25 اتفاقية جبائية من هذا النوع .

### **ثانياً: لمحـة تاريخـية مختصرـة عن التـطور التـاريـخـي لـلـنـظـامـ الجـبـائـيـ الجـزـائـريـ:**

لقد امتاز النظام الجبائي الجزائري بتطوره بالتماشي مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها الدولة الجزائرية ولقد من هذا النـظـامـ بـ(03) ثـلـاثـ مـراـحلـ :

- ✓ مرحلة الاستعمار الفرنسي: أثناء الاستعمار بقت التشريعات التركية سارية المفعول إلى غاية سنة 1949 بدأت بعدها مرحلة جديدة تتسم بسيطرة النظام الجبائي الفرنسي بالجزائر.
- ✓ مرحلة ما بعد الاستقلال: اتبعت الدولة الجزائرية تمديد فعالية القوانين الجبائية الفرنسية في كامل جوانبها ماعدا التي تمس بالسيادة الوطنية. وظل هذا النـظـامـ سائـراـ إـلـىـ غـاـيـةـ 1976ـ سنةـ أـيـنـ وـضـعـتـ الدـوـلـةـ عـدـةـ أـوـامـرـ وـقـوـانـينـ تـمـتـ المـصـادـقـةـ عـلـيـهـاـ.

✓ مرحلة الإصلاحات الجبائية الفعلية: يمكن تقسيم هذه المرحلة الهامة إلى مـرـحلـتـينـ:

- « مرحلة الجيل الأول للإصلاحات الجبائية»: تم الإصلاح الجبائي في 1991 والمقصود بالإصلاح به هو : "إحداث تغييرات جذرية للقوانين الجبائية بغية تكييفها مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وبهدف خلق مردودية جبائية كافية"<sup>1</sup>. ومن أهم العوامل التي دفعت إلى إحداث هذا الإصلاح:- ضعف الجهد الجبائي: إن معظم دول العالم الثالث تعاني ضعفا في جهودها الضريبية، والذي يمكن قياسه من خلال انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية المحتملة.- ضعف الجهاز الإداري: نقص في المعلومات والبيانات المالية وسوء تنظيم عملية التحصيل الجبائي مما أدى إلى ارتفاع التهرب الضريبي والفساد الإداري.- اختلال الهيكل الجبائي: ، بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أساس كل الاقتطاعات الضريبية بمعدل 45,6 %، و 46 % سنة 1987 مما يعني التقل الكبير للاقتطاعات الضريبية.

- عدم مرونة النظام الجبائي: إذ يمتاز بالتعقد وكثرة الضرائب،

- تشوّه بنية النظام الضريبي (جبائية عادية- جبائية بترولية،..).

وقد بدأت هذه المرحلة حيز التنفيذ في 01 أفريل 1992 حيث تم وضع برنامج إصلاحي محدد بجملة من النصوص القانونية وقد مس الضرائب المباشرة وغير مباشرة.

**مرحلة الجيل الثاني للإصلاحات الجبائية:** عصرنة النظام الجبائي الجزائري من خلال عصرنة الادارة الجبائية وطرق التسيير وتبسيط الاجراءات على المكلفين بالضريبة وتحسين مرجعية الخدمة ... من أهم هذه الإصلاحات ذكر يلي:

• **عصرنة الادارة الجبائية :** من خلال اصلاح هيكل الادارة الجبائية حيث تم الاعتماد على التقسيم العمودي بدلا من التقسيم الأفقي تطبيقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي . فتم انشاء هيكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية للادارة الجبائية تمثلت في كل من مديرية كبريات المؤسسات، وفتح 48 مركز الضرائب و 250 مركز جواري للضرائب (03) مراكز جهوية وذلك

في اطار تعليم مفهوم الشباك الوحد (يجر الاشارة أن هذا المشروع بدأ العمل به سنة 2002 في حين تأخر تجسيد مديرية كبريات المؤسسات الى سنة 2006. )

- **وسائل التسبيير :** تم التعاقد مع شركة اسبانية SITEMAS INDRA قصد اقتناه و وضع نظام معلوماتي جبائي SAP الذي شكل أحد الركائز الأساسية لعصرنة الادارة الجبائية. بهدف معالجة المعلومات بطريقة سريعة وذلك من خلال استعمال التطبيقات والبرامج تقاديا لمعالجة الطويلة من حيث الوقت.
- **اجراءات مبسطة في خدمة المكلفين بالضرائب:** حيث تم وضع اجراءات مبسطة سعيا لتوفير الجهد وهذا في ما يخص كيفيات وشروط انشاء أو غلق الملفات الجبائية وكذا تسليم بعض الوثائق. كما تم أيضا انشاء رقم التعريف الجبائي الذي يجب اظهاره في كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي للمكلف والذي يمكن استخراجه في غضون 48 ساعة التي تلي ايداع الطلب لدى مديرية الضرائب للولاية.
- **مرجع نوعية الخدمة الجبائية :** تم إنشاؤها من خلال التعليمية العامة رقم 1 الصادرة في 7 جوان 2013 من طرف المدير العام للضرائب، فهذه المرجعية تعتبر أداة لترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة و تتضمن مجموعة من المعايير الداخلية و الخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعاون الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب).